الآثار الاقتصادية لانتشار جرائم الإتجار بالبشر فى ظل العولمة الاقتصادية

أمانى فوزى*

يهدف البحث الحالي إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الاتجار بالبشر، خاصةً فى ظل الاهتمام العالمى بتلك الجرائم من قِبل الهيئات والمنظمات العالمية، والتى تؤكد ضرورة التصدى لها ومكافحتها، هذا بالإضافة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية لانتشار تلك الجرائم، والتطرق إلى آليات تفعيل دور اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر والتابعة لجمهورية مصر العربية، وذلك باعتبار جرائم الاتجار بالبشر أحد أهم الظواهر الدولية التى تمس معظم المجتمعات والفئات والشرائح الاجتماعية الهشة، خاصةً فى ظل العولمة الاقتصادية.

مقدمة

يُعد الإتجار بالبشر بهدف الاستغلال الجنسى والعمل القسرى من بين أكثر المشكلات نموًا على مستوى العالم، وقد انتشرت ظاهرة الإتجار بالبشر انتشارًا ملحوظًا منذ ثمانينيات القرن العشرين؛ إذ لم يعد هناك بلد فى مأمن منه. ويُعد الإتجار بالبشر شكلًا من أشكال العبودية وانتهاكًا لمبادئ وكرامة الإنسان، وخرقًا لما تنص عليه المواثيق الدولية التى تمنع الرق والاستغلال وتحمى حقوق الأفراد. كما يتمثل الإتجار بالبشر فى استضعاف فئة لأخرى، غالبًا ما تكون من الفئات الهشة فى المجتمع كالنساء والأطفال، الذين يمثلون حوالى ٨٠٪ من

* مدرس مساعد، قسم بحوث التعليم والقوى العاملة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ضحايا جرائم الإتجار بالبشر؛ فيُباعون ويُشترون ويُستغلون فى أعمال قسرية[1].

هذا ويمكن القول إن الإتجار بالبشر قد أصبح إحدى أهم الظواهر الدولية التى تمس معظم المجتمعات والفئات والشرائح الاجتماعية الهشة، خاصةً فى ظل العولمة الاقتصادية؛ إذ يتم استغلالهم كعمالة رخيصة والتعامل معهم باعتبارهم سلع مما يحرمهم من التمتع بحقوقهم الأساسية بل ويهدر الكثير من هذه الحقوق. لذا فقد أصبحت قضية الإتجار بالبشر همًا مشتركًا لجميع دول العالم واحتلت موقعًا متقدمًا فى اهتماماتها فيما يتعلق بتشخيص هذه الظاهرة وتفسيرها ووضع خطط ومقترحات وبدائل لمواجهتها[2].

مشكلة الدراسة

تدور مشكلة الدراسة حول البحث فى قضية الإتجار بالبشر بمختلف صورها لما لها من آثار سلبية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا على الدول التى تعانى من تلك الممارسات الإجرامية، خاصةً فى ظل العولمة الاقتصادية والتى أسهمت فى انتشار وتدويل جرائم الإتجار بالبشر، كأحد أنماط الجرائم المنظمة عبر الوطنية، بالإضافة إلى البحث فى آليات تفعيل دور اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر التابعة لجمهورية مصر العربية؛ خاصةً فى ظل تنامى هذا النوع من الجرائم المنظمة على مستوى العالم؛ حيث أكدت تقارير المنظمات العالمية على انتشار جرائم الإتجار بالبشر بشكلٍ ملحوظ لتمثل ثالث أكبر نشاط إجرامى فى العالم يحقق أرباحًا طائلة بعد تجارتى السلاح والمخدرات.

ووفقًا لتقديرات منظمة العمل الدولية (ILO)، بلغت أرباح الإتجار بالبشر (خاصةً استغلال النساء والأطفال جنسيًا) حوالى ٢٨ مليار دولار سنويًا، كما قُدرت أرباح العمالة الإجبارية بحوالى ٣٢ مليار دولار سنويًا. هذا وتشير التقارير الصادرة فى هذا الصدد أيضًا إلى أن حوالى ٩٨٪ من ضحايا الاستغلال التجارى للجنس هم من النساء والأطفال، ويتعرض حوالى ٣ مليون شخص فى العالم سنويًا للاتجار بهم، بينهم ١,٢ مليون طفل، وينقل ما يتراوح بين ٤٥ ألفًا و ٥٠ ألفًا من الضحايا إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنويًا[٣].

وفى ظل تنامى هذه الظاهرة تزداد الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة عليها مثل تشويه هيكل العمالة وتدمير رأس المال البشرى من خلال استغلال الأطفال الذين يمثلون قوة العمل المستقبلية، بالإضافة إلى المساهمة فى ارتفاع معدلات التضخم وتشويه هيكل الأسعار المحلية فى الدول التى تعانى من جرائم الإتجار بالبشر[٤].

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خطورة ظاهرة الإتجار بالبشر، وكذلك الاهتمام العالمي بتلك الجرائم من قِبل الهيئات والمنظمات العالمية، والتى تؤكد ضرورة التصدى لها ومكافحتها؛ إذ يسهم البرنامج العالمى لمكافحة الإتجار بالبشر- الذى تشرف عليه منظمة الأمم المتحدة- فى جهود مكافحة جرائم الإتجار بالبشر من خلال جمع البيانات وتحليلها وصياغة السياسات اللازمة واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد هذا النوع من الجرائم والعمل على مساعدة ضحاياه. هذا ويشكل الإتجار بالبشر أحد أنشطة المنظمات الإجرامية (أو بعبارةٍ أخرى هو أحد أشكال الجرائم المنظمة) التى تدر عوائد مالية هائلة، بالإضافة إلى أن طبيعة

هذه الظاهرة تتطلب حركة فعالة من قِبل المجتمع الدولى. وقد تتم هذه الجرائم على الساحة الدولية (أى بين الدول المختلفة)، حيث يتم انتقال الضحايا من موطنهم الأصلي إلى دولة أو عدة دول أخرى، وقد تتم أيضًا فى نطاق الساحة الداخلية لأية دولة[٥].

هذا وتحظى قضية مكافحة جرائم الإتجار بالبشر باهتمامٍ كبيرٍ على جميع المستويات الدولية والعربية والمحلية؛ حيث كان أحد الموضوعات الرئيسية فى كثيرٍ من المؤتمرات التى عُقدت على مستوى العالم[٦].

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على الآثار الاقتصادية لانتشار جرائم الإتجار بالبشر، والتطرق إلى آليات تفعيل دور اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر التابعة لجمهورية مصر العربية، ويتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية، وذلك على النحو التالى:

- التعرف على مفهوم الإتجار بالبشر.
- التعرف على صور وأنماط جرائم الإتجار بالبشر.
- إلقاء الضوء على حجم ظاهرة الإتجار بالبشر على مستوى العالم.
- توضيح أسباب انتشار جرائم الإتجار بالبشر.
- التعرف على أثر العولمة الاقتصادية على ظاهرة الإتجار بالبشر.
- التطرق إلى الآثار الاقتصادية لانتشار جرائم الإتجار بالبشر.
- التعرف على حجم ظاهرة الإتجار بالبشر فى مصر.
- التعرف على بعض آليات تفعيل دور اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر التابعة لجمهورية مصر العربية.

- التعرف على بعض الجهود الدولية العربية ودور اللجان الوطنية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر بها.

منهج الدراسة

تستند الدراسة إلى المنهج الوصفى، إذ يتناسب هذا المنهج مع البحث الحالى، فالبحوث الوصفية تزودنا بمعلومات عن الوضع الراهن للظواهر المختلفة، كما أن المنهج الوصفى لا يقتصر على جمع البيانات وتبويبها، وإنما يتناولها بعناية بالتحليل والتفسير بهدف الوصول إلى الاستنتاجات المفيدة لتصحيح هذا الواقع واستكماله أو استحداث معرفة جديدة فيه[٧]. بالإضافة إلى الاستناد للإحصاءات التى توفرها النشرات والتقارير والدراسات التى أُجريت فى هذا الصدد.

أولاً: مفهوم الإتجار بالبشر Human Trafficking

يُعرف الإتجار بالبشر بأنه تجنيد شخص أو نقله أو إيوائه أو استقباله بغرض إساءة الاستغلال، وذلك عن طريق الإكراه أو التهديد أو الحيلة أو باستغلال الوظيفة أو النفوذ أو بإساءة استعمال سلطة ما على ذلك الشخص أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة[٨]. ويُعرف المتجر بالبشر بأنه شخص ينقل الأفراد بغية الحصول على أرباح اقتصادية عن طريق الاحتيال أو القسر أو غير ذلك من أشكال الاستغلال[٩].

كما عُرف الإتجار بالأشخاص فى بروتوكول منع وقمع الإتجار بالأشخاص، وبخاصةً النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام ٢٠٠٠، فى المادة الثالثة فيه، بأنه تجنيد

أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة الاستضعاف، أو بإعطاء أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال[١٠].

كذلك يُعرف الإتجار بالبشر بأنه استغلال الشخص لأغراض العمل القسرى أو تجارة الجنس، بغض النظر عن جنسيته[١١]. وفى تعريف آخر للاتجار بالبشر أنه يُعد شكل من أشكال العبودية الحديثة، إذ يتعرض ضحايا تلك الجرائم إلى الاحتيال أو الإكراه لغرض الجنس التجارى أو للعمل القسرى[١٢].

ثانياً: أهم صور وأنماط الإتجار بالبشر

توجد عدة أشكال لجرائم الإتجار بالبشر على مستوى العالم، منها ما يلى:

- البغاء أو الاستغلال الجنسى والدعارة، والذى يُعد من أهم صور الإتجار بالبشر وأخطرها والأكثر انتشارًا فى دول العالم لما يدره من أموال طائلة.
- استغلال الأطفال أو الإتجار بأطفال الشوارع، سواء كان فى التجارة الجنسية أو العمالة غير المكلفة، أو للعمل القسرى فى الأعمال الخطرة، أو للتجنيد فى المناطق المسلحة.
- تجارة الأعضاء البشرية، سواء تم ذلك قسرًا وتحت التهديد، أو استغلالًا للحاجة المالية للفرد[١٣].
- زواج القاصرات فى إطار الإتجار بالبشر[١٤].

ثالثاً: حجم ظاهرة الإتجار بالبشر على مستوى العالم

لقد أكدت تقارير المنظمات العالمية انتشار جريمة الإتجار بالبشر بشكلٍ ملحوظ على مستوى العالم بأسره، لتمثل ثالث أكبر نشاط إجرامى فى العالم يحقق أرباحًا طائلة بعد تجارتي السلاح والمخدرات؛ فوفقًا لأحد التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO)، فإن أكثر من ١٢ مليون شخص يقعون ضحايا لجرائم الإتجار بالبشر، خاصةً فى العمل القسرى، وبالنسبة لتجارة النساء، فإن أحد التقارير الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة (IOM) يشير إلى أن عدد النساء اللواتى يعملن بالدعارة يُقدر بحوالى ٥٠٠٠٠٠ امرأة سنويًا، وذلك فى إطار ما يُسمى بظاهرة الجنس التجارى. أما تجارة الأطفال، فقد قدرت منظمة اليونيسيف عدد الأطفال تحت سن ١٨ سنة الذين يقعون ضحايا للاتجار بالبشر سنويًا بحوالى مليون ومائتى ألف طفل وطفلة[١٥].

كما أكد التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة عام ٢٠٠٦ بعنوان "الإتجار غير المشروع بالأفراد... الاتجاهات العالمية" على عالمية الظاهرة فى ضوء اتساع نطاق أنشطة عصابات الجريمة وعملياتها التى تقف وراء ظاهرة الإتجار بالبشر والتى غالبًا ما تكون متعددة الجنسيات، وأوضح التقرير أنه لا توجد دولة فى العالم (تقريبًا) غير معنية بهذه المشكلة. كما ورد فى التقرير أن هناك ١٢٧ دولة منشأ Origin Country للأفراد المتاجر بهم، ٩٦ دولة عبور Transit Country و١٣٧ دولة مقصد Destination Country؛ حيث يتم استغلال الأفراد المتاجر بهم فى تجارة الجنس وعمالة السخرة، وكذلك اتضح من التقرير أن أكثر المناطق تأثرًا بتلك التجارة هى أوروبا الشرقية وآسيا. وقد قُدر حجم الدخل المتأتى من هذه الجرائم

بين ٥-٧ مليار دولار سنويًا، ويُعد الاستغلال الجنسى هو الشكل الأكثر شيوعًا للاتجار بالبشر فى أوروبا الغربية[١٦].

ووفقًا لتقديرات منظمة العمل الدولية (ILO) أيضًا، فقد بلغت أرباح الإتجار بالبشر (خاصةً استغلال النساء والأطفال جنسيًا) حوالى ٢٨ مليار دولار سنويًا، كما قُدرت أرباح العمالة الإجبارية بحوالى ٣٢ مليار دولار سنويًا. هذا وتشير التقارير الصادرة فى هذا الصدد أيضًا إلى أن حوالى ٩٨٪ من ضحايا الاستغلال التجاري للجنس هم من النساء والأطفال، ويتعرض حوالى ٣ مليون شخص فى العالم سنويًا للاتجار بهم، بينهم ١,٢ مليون طفل، وينقل ما يتراوح بين ٤٥ ألفًا و٥٠ ألفًا من الضحايا إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنويًا[١٧].

ووفقًا لتقرير الاتحاد الأوروبى لعام ٢٠١٤، فإن حوالى ٦٩٪ من ضحايا جرائم الإتجار بالبشر تم استغلالهم بغرض الإتجار الجنسى، وحوالى ١٩٪ من الضحايا تم استغلالهم فى العمل القسرى، ونحو ١٢٪ أُستغلوا لأغراض الإتجار الأخرى مثل تجارة الأعضاء البشرية أو بيع الأطفال، وذلك خلال الأعوام الثلاثة ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢. هذا ويُلاحظ أن حوالى ٩٥٪ من ضحايا جرائم الإتجار الجنسى هم من النساء، و٧١٪ من ضحايا العمل القسرى هم من الذكور[١٨].

ومن أهم الدول التى تتصدر القائمة فى مجال جرائم الإتجار بالبشر كل من: (رومانيا، المجر، بولندا، نيجيريا، البرازيل، الصين، فيتنام، وروسيا). كما يتضح من التقارير والدراسات التى أُجريت فى هذا الصدد وجود علاقة ارتباط قوية بين تعداد السكان بالدولة وجرائم الإتجار بالبشر بها[١٩].

رابعاً: أسباب انتشار جرائم الإتجار بالبشر

- الفقر والرغبة فى الحصول على مستوى معيشى أفضل فى مكان آخر.
- ضعف البنيان الاقتصادى والاجتماعى وقلة فرص العمل.
- ازدياد الطلب العالمى على العمالة غير القانونية والرخيصة والمستضعفة.
- ازدهار تجارة الجنس.
- انتشار العنف ضد النساء والأطفال، فالمتاجرون يقبلون على استغلال الفئات الضعيفة والمهمشة من النساء والأطفال، سواء فى العمل القسرى أو للاستغلال الجنسى بهدف الإتجار بهم[٢٠].

هذا ويُلاحظ أن استغلال الأطفال فى العمل يندرج فى إطار البعد الداخلى للاتجار فى البشر، ومن هذا المنطلق تنعكس ظروف الدولة الاقتصادية على انتشاره، خاصةً إذا كانت دولة نامية قليلة الموارد. فاستغلال الأطفال فى العمل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدول الأكثر فقرًا والأقل نموًا، التى تعانى من الركود الاقتصادى، كذلك الدول التى تتعرض لمراحل انتقالية كالتغير السياسى أو إعادة الهيكلة[٢١].

وتنتشر عمالة الأطفال فى الخدمة المنزلية فى أماكن متفرقة من العالم وتعتبر مشهدًا مألوفًا فى معظم البلدان النامية، وقد يتعرض بعض الأطفال العاملين فى المنازل لسوء المعاملة والاستغلال والاتجار. كما جاء فى أحد التقارير الصادرة عن (اليونيسيف) أن الاستخدام الواسع النطاق للأطفال كخدم فى المنازل هو واحد من أكثر الأشكال خفاءً من عمالة الأطفال واستغلالهم. ويتعرض الملايين من الأطفال العاملين بالخدمة المنزلية- ومعظمهم من

الفتيات – لخطر الاعتداء الجنسى والاتجار. وهكذا فإن الأطفال العاملين بالخدمة المنزلية هم فى جميع الأحوال ضحايا للاتجار، وذلك أولًا لأنهم يخضعون للعمل القسرى، لصغر سنهم كما أن إرادتهم فى هذه الحالة لا تنفي كون هذا العمل قسريًا، وثانيًا لأنهم يعملون وفق قوانين العمل المعتادة والتى تجرم عمل الأطفال بشكلٍ عام، كما أنهم لا يحصلون على أجر عادل فى معظم الأحوال[٢٢].

كما يمكن القول إن الدول المصدرة لضحايا الإتجار بالبشر هى تلك الدول التى تعانى من الفقر والحروب والأزمات السياسية والاقتصادية؛ فنجد أن هذه الظاهرة فى العديد من دول آسيا وبالتحديد فى منطقة جنوب شرق آسيا ناتجة عن سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بها، كذلك يُلاحظ أن ما حدث من انهيار للاتحاد السوفييتى السابق أدى إلى انتشار الفقر فى دوله، لذلك فإن عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى يُعد من أهم عوامل طرد المواطنين إلى الخارج. كما تحتاج حركة الأشخاص المتجر بهم من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة فى بعض الأحوال خاصةً فى حالة بُعد المسافة بينهما إلى وجود دول عبور (ترانزيت) تكون هى حلقة الوصل بين الدول المصدرة والدول المستوردة مثل الهند وباكستان. وتشمل الدول المستوردة للضحايا الدول المتقدمة اقتصاديًا التى تتمتع بقدرٍ عالٍ من الاستقرار السياسى والاقتصادى، ومثال ذلك دول الاتحاد الأوروبى[٢٣].

خامساً: العولمة الاقتصادية وظاهرة الإتجار بالبشر

يُعد الإتجار بالبشر ظاهرة دولية، لا تقتصر على دولة معينة، وإنما تمتد لتشمل العديد من الدول المختلفة وتختلف صورها وأنماطها من دولة إلى أخرى. وقد

تعددت وتطورت أشكال وأنماط جرائم الإتجار بالبشر بشكلٍ ملحوظ وفى اتجاه تصاعدي فى ظل العولمة Globalization وثورة الاتصالات والمعلومات وظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)[٢٤].

وتشير العولمة الاقتصادية إلى إزالة الحواجز كافة أمام حرية انتقال العمالة، رءوس الأموال، والتكنولوجيا، بالإضافة إلى حرية التجارة. كما تشير العولمة الاقتصادية- بمعناها الضيق- إلى حرية التبادل الاقتصادي للسلع والخدمات وحرية التدفقات المالية بين دول العالم. ورغم وجود العديد من الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية على بعض الاقتصاديات، من حيث توفير المزيد من فرص العمل وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وبالتالى تزايد معدلات النمو الاقتصادى بها، إلا أنها أسهمت بشكلٍ كبير فى انتشار ظاهرة الإتجار بالبشر، خاصةً فيما يتعلق بانتقال العمالة الرخيصة بين الدول المختلفة[٢٥].

كما يمكن القول إنه على الرغم من كون ظاهرة العولمة ظاهرة اقتصادية وسياسية فى المقام الأول، إلا أنها قد بدأت تؤتى آثارًا وانعكاسات قانونية فى شتى المجالات. وفى ظل انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية، توسع نطاق عمل العديد من المنظمات الإجرامية، كما ظهرت وانتشرت أنواع جديدة من الجرائم المنظمة عبر الوطنية، وفى مقدمتها جرائم الإتجار بالبشر باعتبارها جرائم تُرتكب أفعالها فى أكثر من دولة وفى ظل أكثر من سيادة وطنية؛ بحيث تعبر هذه الأفعال عن جرائم عابرة للحدود بين البلدان. وقد استفادت المنظمات الإجرامية من توسع التجارة والأسواق المالية، ومن التطور السريع للتكنولوجيا لتنشر نشاطها فى أقطار العالم كافة[٢٦].

سادساً: الآثار الاقتصادية لانتشار جرائم الإتجار بالبشر

يترتب على انتشار جرائم الإتجار بالبشر على مستوى دول العالم العديد من الآثار الاقتصادية السلبية، منها ما يلى:

- تراجع معدلات النمو الاقتصادى فى المجتمع.
- انتشار الأمراض السرية بين بعض أبناء المجتمع (خاصةً من فئة الشباب) بما ينعكس على قدراتهم الإنتاجية وإسهاماتهم فى التنمية.
- زيادة الأعباء التى تتحملها الدولة فى توفير الرعاية الطبية والاجتماعية لضحايا الإتجار بالبشر.
- تشويه هيكل العمالة وتدمير رأس المال البشري أو البنية البشرية الأساسية لجميع المجتمعات التى تعانى من هذه الظاهرة، خاصةً فيما يتعلق باستغلال الأطفال والذين يمثلون قوة العمل المستقبلية[٢٧].
- كما يشكل الإتجار بالبشر شكلًا من أشكال البطالة المقنعة، حيث يعمل جزء من القوى العاملة بالفعل ولكن فى أنشطة غير مشروعة، وتحقق دخولًا مرتفعة من هذه الأنشطة دون أن تندرج بصورة رسمية فى حسابات الناتج القومى.
- قد تسهم هذه الظاهرة أيضًا فى ارتفاع معدلات التضخم مما يؤدى إلى تشويه هيكل الأسعار المحلية فى الدول التى تعانى من تلك الجرائم؛ إذ أن تحويلات العمالة المهاجرة من النقد الأجنبى إلى دولها الأصلية يعنى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية دون أن يقابله زيادة مساوية له فى الإنتاج. كما تعانى الدول النامية من عجز فى مواردها الاقتصادية وفى التكنولوجيا الحديثة مما يؤدى إلى زيادة الاستيراد

بنسبة تفوق التصدير، مما يعنى حدوث عجز إضافى فى الميزان التجارى بتلك الدول.

- كما تشمل أهم الآثار السلبية التى تترتب على انتشار ظاهرة الإتجار بالبشر الإخلال بقاعدة العدالة الضريبية بسبب حصول بعض الأفراد على دخول دون دفع أية ضرائب عنها[٢٨].
- ومن أهم الآثار السلبية أيضًا لجوء من يعملون فى تلك الأنشطة الإجرامية المنظمة لإخفاء المصدر الحقيقى للدخل غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه كى يتم إضفاء الصفة الشرعية للدخل المتحقق وطمس هويته، ويُطلق على مثل هذه الممارسات عمليات "غسيل الأموال" ويُقصد بغسيل الأموال أى فعل أو شروع فيه يهدف إلى إخفاء طبيعة الدخول المتحصل عليها أو المستمدة من أنشطة غير مشروعة[٢٩]، وفى تعريفٍ آخر فإن عمليات غسيل الأموال هى تلك الإجراءات التى يتم اتخاذها لإخفاء مصادر الأموال المحققة عن طريق غير مشروع، والعمل على إدخالها ضمن الاقتصاد الرسمى المشروع من خلال سلسلة من عمليات التحويلات المالية والنقدية[٣٠]. وبالتالى يترتب على عمليات غسيل الأموال العديد من الآثار الاقتصادية السلبية، منها ما يلى:

- زيادة حجم الإنفاق العام مع انخفاض حصيلة الدولة من الضرائب؛ حيث إنه لا يتم تحصيل ضرائب على تلك الأنشطة غير المشروعة والتى تتم فى الخفاء.
- سوء توزيع الدخل القومى.

- ارتفاع حدة التقلبات فى أسعار الأوراق المالية ما بين الصعود الشديد والهبوط الحاد، الأمر الذى قد يؤدى إلى تكبيد المستثمرين خسائر جمة.
- كما تؤدى عمليات غسيل الأموال إلى زيادة معدلات الاستهلاك، مما يسهم فى انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وبالتالى ضعف الإنتاجية وتراجعها[٣١].

سابعاً: حجم ظاهرة الإتجار بالبشر فى مصر

تشير بعض الدراسات التى أُجريت فى مجال الإتجار بالبشر إلى أن مصر من أهم دول العبور فى هذا المجال، وساعد على ذلك موقعها الجغرافى كدولة متوسطة بين دول العالم، كما أسهمت التغيرات السريعة التى يمر بها العالم والأزمات الاقتصادية التى يواجهها فى زيادة أعداد المتعطلين عن العمل وطالبى اللجوء السياسى من الدول التى تعانى ظروفًا سياسية أو عسكرية أو اقتصادية صعبة، وبالتالى زيادة أعداد المتعرضين للاستغلال فى أعمال غير مشروعة فى إطار الإتجار بالبشر. وفيما يتعلق بالحجم التقديرى لتلك الجرائم فى مصر، يُلاحظ أن المعلومات الإحصائية المتوفرة فى هذا الصدد ضئيلة للغاية؛ حيث إن عدم مشروعية تلك الممارسات الإجرامية وكونها تتم خروجًا عن المواثيق الدولية والتشريعات المحلية، بالإضافة إلى أنها تتم فى الخفاء، وبالتالى فإن الحصول على بيانات دقيقة عن تلك الجرائم يشكل أمرًا غاية فى الصعوبة[٣٢].

هذا ويمكن القول إن من أهم أنماط وصور جرائم الإتجار بالبشر فى مصر: ظاهرة زواج القاصرات، فوفقًا للبحث الميدانى الذى أُجرى بالمركز

القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ٢٠١٠ حول هذه الظاهرة، بالتطبيق على ١٢ قرية مصرية، فإن بعض الآباء يزوجون بناتهم القاصرات لأثرياء (٣٠٪ من الأزواج من العرب الأثرياء) مقابل الحصول على عدة مزايا ومبالغ مالية تتراوح ما بين ٣-٥ آلاف جنيه، وتصل فى بعض الحالات لأكثر من ستين ألف جنيه، أما الفتاة فتحصل على الهدايا الذهبية (والتى يتراوح ثمنها بين ١٠ آلاف جنيه و ٦٠ ألف جنيه).

كما يمكن القول إن من أهم أشكال الإتجار بالبشر فى مصر أيضًا: ظاهرة استغلال الأطفال فى العمل القسرى والمتاجرة بهم؛ إذ يقوم أصحاب العمل باستغلال الأطفال ليقوموا بأعمال معينة بجهد مضاعف مقابل أجر زهيد، يستطيع أن يقوم بها الكبار بجهدٍ أقل ولكن بأجر أعلى. وقد ارتفعت أعداد الأطفال العاملين من ١,٤ مليون طفل عامل عام ١٩٨٦ إلى ٢,٨ مليون طفل عامل عام ٢٠٠٤ نتيجةً لسياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى تبنتها مصر منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين[٣٣].

ووفقًا لإحدى الدراسات الميدانية التى أُجريت حول ظاهرة عمالة الأطفال فى مصر كأحد أشكال جرائم الإتجار بالبشر، وذلك على عينة من الأطفال العاملين وعددهم (٤٨٩) طفلًا، فى كلٍ من محافظة (الدقهلية، المنيا، الجيزة، والقليوبية)، فقد أشارت نتائج التطبيق الميدانى إلى أن أعلى نسبة للأطفال هى للعاملين فى المحاجر بمحافظة المنيا (٤٢,٣٪) وفقًا لإحصاءات عام ٢٠١٠، وهى من أسوأ أشكال عمالة الأطفال وأكثرها خطورة. كما تشير النتائج أيضًا إلى أن ثلثي العينة ممن تقل أعمارهم عن ١٢ سنة قد بدأوا العمل وهم فى سن تقل عن عشر سنوات، إذ تبلغ نسبتهم داخل هذه الفئة (٧٧,٢٪)،

وحوالى (٣٤,٢٪) من العينة بدأوا العمل فى المرحلة العمرية من ١٠ إلى ١١ سنة، يليهم من بدأوا العمل فى سن ١٢-١٣ سنة وتبلغ نسبتهم (٣٠,٥٪)[٣٤]. وهكذا وفى ظل انتشار بعض أنماط جرائم الإتجار بالبشر فى مصر، فقد حاولت الجهات والمؤسسات المعنية التصدى لهذه الممارسات والعمل على الحد منها، كما سوف يتضح من البند التالى للدراسة الحالية.

ثامناً: اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر التابعة لجمهورية مصر العربية

تسعى مصر جاهدةً، كدولة طرف فى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإتجار بالبشر، لتنفيذ التزاماتها الدولية باتخاذها العديد من الخطوات الجادة والملموسة فى هذا المجال.

ومنذ التصديق على البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة مرتكبى جرائم الإتجار بالبشر، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فإنها تتخذ الخطوات اللازمة كافة من أجل مكافحة هذه الجريمة.

ويأتى فى مقدمة الجهود المصرية فى هذا المجال، صدور قرار رئيس مجلس الوزراء فى يوليو ٢٠٠٧ بتشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر، والتى تتألف من ممثلى وزارات الخارجية، الداخلية، العدل، الدفاع، الصحة، الإعلام، التربية والتعليم، التعليم العالى، السياحة، القوى العاملة والهجرة، التضامن الاجتماعى، المجلس القومى للمرأة، المخابرات العامة، والنيابة العامة[٣٥].

ومن أبرز المهام التى تضطلع بها اللجنة: تنسيق جميع الجهود الوطنية الرامية لمكافحة الإتجار بالبشر، والتى تقوم بها الأطراف المعنية كمنظمات المجتمع المدنى، والمحليات، ووكالات الدعم الإنمائي، والمؤسسات متعددة الأطراف والمنظمات العالمية. هذا بالإضافة إلى رصد التصورات الوطنية حول الإتجار بالبشر، وتنظيم مؤتمر سنوى لمناقشة (مكافحة الإتجار بالبشر) ودعوة جميع الأطراف والجهات المعنية لحضوره، وإنشاء صندوق مساعدة الضحايا وتوفير الدعم المالى له، وإدارته لضمان توظيف مصادره التوظيف الأمثل[٣٦].

وقد جاء تنفيذ الخطة الوطنية الأولى لمكافحة الإتجار بالبشر (يناير ٢٠١١ – ديسمبر ٢٠١٢)، والتى أعدتها اللجنة الوطنية التنسيقية فى هذا المجال، مرضيًا إلى حدٍ كبيرٍ استنادًا إلى المحاور الأربعة التى تركزت عليها وهى: الحماية، المنع، الملاحقة الجنائية والمشاركة، كما جاءت الخطة متجاوبة مع نتائج الدراسة الذى قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية للتعرف على أكثر صور الإتجار بالبشر انتشارًا فى المجتمع المصرى. كما شهدت الخطة الوطنية بعض التعديلات فى أولويات العمل وتوقيتات البرامج والأنشطة والجهات المعنية بالتنفيذ والدعم لتلك الأنشطة، ونظرًا للظروف التى مرت بها البلاد والأجهزة الوطنية وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة وقد استطاعت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر أن توفر البدائل اللازمة من أجل تنفيذ الأنشطة المحددة بالخطة الوطنية ما عدا الأجزاء التالية:

- تشغيل وحدات دعم ضحايا الإتجار بالبشر (العيادات الطبية) بالإسكندرية.
- التدريب لمقاضاة ومعاقبة الشركات المشاركة فى جرائم الإتجار بالبشر.
- الأنشطة المرتبطة بدور مجتمع الأعمال[٣٧].

إضافة إلى ذلك فإن برامج التدريب والدورات وورش العمل التى تم تنفيذها فى إطار الخطة وإن كانت بداية جيدة نوعًا إلا أنها لم تكن كافية لتغطى جميع المعنيين بمكافحة ومنع الإتجار بالبشر من قائمين على إنفاذ القانون وأخصائيين اجتماعيين ومنظمات مجتمع مدنى فى جميع أنحاء الجمهورية[٣٨].

كما حرصت اللجنة الوطنية التنسيقية على مطالبة أجهزة الأمم المتحدة بتنسيق جهودها فى إطار برنامج موحد منعًا لتكرار الأنشطة أو تداخلها، من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات البشرية والمالية. وقد أسفرت المناقشات والمداولات التى استمرت قرابة العامين عن إعداد مشروع برنامج مشترك Joint Program الذى ستتركز أنشطة الوقاية فيه على المناطق الجغرافية والفئات المستهدفة الأكثر تضررًا من الإتجار بالبشر، كما سيتم تقديم خدمات الحماية من خلال نهج يركز على الضحية ويشمل الملاجئ والمساعدة النفسية والاجتماعية والطبية والقانونية والتمكين الاقتصادى والتعليم. ويهدف البرنامج إلى التقليل من خطر تعرض الفتيات والنساء والأطفال للاتجار (محور المنع)، تعزيز الخدمات الحكومية والمجتمع المدنى وتحسين سبل تحديد هوية الضحايا، والمساعدة والإحالة (محور الحماية)، تعزيز إنفاذ القانون والملاحقة

القضائية لجناة الإتجار بالبشر (محور الملاحقة الجنائية)، تفعيل الشراكة والتنسيق على المستويين الوطنى والإقليمى (محور الشراكة)[٣٩].

ومن أهم إنجازات اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر فى مصر ما يلى:

- قامت الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية بإعداد مشروع قرار تنظيم صندوق مساعدة الضحايا، وذلك وفقًا للمادة ٢٧ من القانون رقم ٢٠١٠/٦٤، التى تنُص علي إنشاء هذا الصندوق لتكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع رئيس مجلس الوزراء، وهو معنى بتقديم المساعدات المالية للمجنى عليهم وإعادة تأهيلهم نفسيًا وعمليًا وكذلك إعانة ومعاونة الجمعيات والهيئات الحكومية وغير الحكومية العاملة فى مجال مكافحة البشر. وتم موافاة إدارة التشريع بوزارة العدل بالمشروع لعرضه على مجلس الوزراء تمهيدًا لإصداره من رئيس الجمهورية.
- حرصت اللجنة الوطنية التنسيقية على إصدار دليل لتوعية العمالة المصرية فى الخارج وذلك بالتعاون مع وزارة القوى العاملة ويركز الكتيب على تأهيل العاملين بالخارج وتبصيرهم بحقوقهم القانونية حيث سيتم توزيعه على بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية والمكاتب العمالية فى الخارج[٤٠].

وهكذا ومن خلال الاطلاع على بعض التجارب الدولية الرائدة فى مجال مكافحة جرائم الإتجار بالبشر، وأفضل بعض الممارسات العالمية فى هذا الاتجاه، يمكن استخلاص بعض الآليات اللازمة لتفعيل دور اللجنة الوطنية

التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر والتابعة لجمهورية مصر العربية، وذلك على النحو التالى:

بعض آليات تفعيل دور اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر فى مصر:

- العمل على التقييم المستمر لواقع ظاهرة الإتجار بالبشر على كلٍ من المستويين المحلى والدولى.
- اقتراح تشريعات جديدة وتعديل النافذ منها فيما يتعلق بجرائم الإتجار بالبشر.
- العمل على مواءمة التشريعات المتعلقة بمنع الإتجار بالبشر والتشريعات الأخرى ذات الصلة مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية بهذا الشأن.
- إعداد البحوث والدراسات حول الممارسات الفضلى المتبعة لدى الدول المبادرة للتصدى لجرائم الإتجار بالبشر.
- تبنى السياسات الوقائية اللازمة لمنع استغلال النساء والأطفال.
- وضع برامج توعية لتشمل جميع القطاعات، وإعداد نشرات توعية وكتيبات حول منع الإتجار بالبشر تحت إشراف اللجنة.
- إعداد برامج تدريبية بالتعاون بين اللجنة الوطنية ومنظمات المجتمع المدنى والمنظمات المعنية بهدف نشر الوعى بهذه القضية.
- إنشاء دار أو أكثر لإيواء ضحايا الإتجار بالبشر والمتضررين من تلك الجرائم بصورة آمنة ومؤقتة.

- إعداد الكوادر المؤهلة للعمل فى دور الإيواء لتقديم الإرشادات والمساعدات للضحايا والمتضررين من جرائم الإتجار بالبشر[٤١].
- إعداد برامج التعافى الجسدى والنفسى والاجتماعى لإعادة تأهيل الضحايا، وإعداد الدورات التدريبية اللازمة للأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين فى مجال إعادة تأهيل ودمج الأطفال والنساء ضحايا الإتجار بالبشر[٤٢].

ونظرًا لخطورة الآثار السلبية الناجمة عن انتشار ظاهرة الإتجار بالبشر على مستوى العالم بأسره، فإن المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية تستمر فى سعيها إلى عقد المؤتمرات والندوات الدولية لوضع الأسس والمعايير اللازمة للحد من هذه الظاهرة، وذلك من خلال استمرار إبرام الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف فيما يتعلق بمكافحة جرائم الإتجار بالبشر، وحث الدول المختلفة على سن التشريعات الداخلية بها التى تجرم أنماط الإتجار بالبشر كافة، ومتابعة الجهود المبذولة من كل دولة وما اتخذته من إجراءات وتدابير لمكافحة هذه النوعية من الجرائم وتقييمها.

وهكذا لابد من إبراز قضية أهمية التعاون الدولى لمواجهة جرائم الإتجار بالبشر باعتبارها من الجرائم العالمية التى تتعدى الحدود الوطنية للدول.

تاسعاً: بعض الجهود الدولية العربية ودور اللجان الوطنية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر بها

أ - اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر بدولة الإمارات العربية المتحدة

تم تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر بدولة الإمارات بقرار من مجلس الوزراء عام ٢٠٠٧، لتقوم بوضع الخطط وتنسيق وتوحيد الجهود فى أنحاء الدولة كافة. وتتألف اللجنة من ممثلين عن كلٍ من وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة العدل، وزارة الصحة، وزارة الشئون الاجتماعية، بالإضافة إلى جهاز أمن الدولة وهيئة الهلال الأحمر. ثم تم تدعيمها عام ٢٠٠٩ بممثلين من النيابة العامة الاتحادية والمحلية، وممثلى مراكز إيواء النساء والأطفال، ومؤسسة دبى لرعاية النساء والأطفال وجمعية الإمارات لحقوق الإنسان(٤٣).

وفى إطار حرص دولة الإمارات على الحفاظ على مكانتها كعضو ناشط وملتزم فى المجتمع الدولى، فقد عملت على تنفيذ استراتيجية تعتمد على أربع ركائز أساسية، وذلك على النحو التالى:

- تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بقضايا الإتجار بالبشر، وقد أصدرت القانون رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن مكافحة الإتجار بالبشر.
- تمكين الجهات المعنية من تطبيق إجراءات رادعة ووقائية؛ حيث عملت الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية على توسيع نطاق تطبيق قوانين مكافحة الإتجار بالبشر.
- تأمين الحماية والدعم للمتضررين من جرائم الإتجار بالبشر.
- توسيع آفاق التعاون الثنائى والدولى لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر، وقد وقعت الإمارات مجموعة من الاتفاقيات مع عددٍ من الدول مثل

(الهند وباكستان ونيبال وسرى لانكا وبنجلادش والصين وتايلاند والفلبين) لتنظيم تدفق العمال منها[٤٤].

هذا وقد حققت دولة الإمارات إنجازات نوعية فى مجال مكافحة ومنع الإتجار بالبشر من خلال مضاعفة ضبط حالات الإتجار بالبشر؛ إذ يشير التقرير السنوى للجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر بها إلى أن هناك ٢٠ قضية إتجار تم ضبطها والتعامل معها عام ٢٠٠٨ مقارنةً بعشر قضايا عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى زيادة عدد المحاكمات والعقوبات الصارمة التى فرضتها المحاكم فى الدولة بشكلٍ ملحوظ[٤٥].

وفيما يلى عرض لأهم الإجراءات التى اتخذتها الدولة، أدرجت ضمن الركائز الأساسية لخطتها التنفيذية فى مجال مكافحة حالات الإتجار بالبشر:

- تأسيس إدارة خاصة بحقوق الإنسان فى وزارة الداخلية بهدف تعزيز وضع العمال فى الدولة، بالإضافة إلى تنظيم ورش عمل تعريفية للجهات المعنية حول آليات تطبيق القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان بالتعاون مع المؤسسات الدولية.
- نشر المعلومات المتعلقة بهذا الصدد عبر موقع إلكترونى تفاعلى، والتصديق على بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمكافحة الإتجار بالبشر.
- تشريع نصوص عقابية جديدة لمواجهة جميع حالات الإتجار المتصورة سواء عمليات البيع أو العرض للبيع أو استئصال الأعضاء البشرية خلسةً أو عن طريق التحايل أو الإكراه، سواء من شخص حى أو متوفى.

- إطلاق حملات إعلامية لنشر الوعى حول مخاطر جرائم الإتجار بالبشر، وتحديدًا فى مطارات الدولة والسفارات التابعة لها على مستوى العالم؛ حيث نظمت اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر بدولة الإمارات عام ٢٠١٠/ ٢٠١١ الحملة الإعلامية لمكافحة تلك الجرائم فى كلٍ من مطار أبو ظبي وطار العين الدوليين، وتم توزيع منشورات فى مختلف محطات المطارين احتوت على رقم الخط الساخن الخاص بمراكز إيواء ضحايا الإتجار بالبشر بست لغات (العربية- الإنجليزية- الأوردو- الهندية- الفلبينية- والروسية)[٤٦].

ب - المؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر

تم تشكيل المؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر بدولة الإمارات وهي مؤسسة خاصة ذات نفع عام، وترتكز رسالتها على تحقيق وقاية المجتمع وحمايته من الإتجار بالبشر وتوفير الرعاية المتكاملة لضحاياه. وتشكلت هذه المؤسسة بقرار من مجلس الوزراء لدراسة خطوات بناء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر وتنفيذها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات الآتية:

- إعداد مشروع قانون حظر جلب وتشغيل الأطفال.
- مراجعة القوانين التى تضمن حقوق العمالة وتنظم تشغيلها وتحرم انتهاك حقوق العمالة، بإصدار قانون العمل رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤.
- إنشاء الدار القطرية للإيواء والرعاية الإنسانية وتعيين منسق وطنى.
- بناء القدرات لدى العاملين فى مجالات مكافحة الظاهرة كالشرطة والنيابة والقضاء.

- وضع برنامج لحماية ضحايا الإتجار بالبشر.
- إعداد كتيبات تثقيفية توعوية وقائية للعمالة الوافدة للبلاد.
- توفير خط ساخن للإبلاغ عن الحالات[٤٧].

وقد تمثلت أهم أهداف المؤسسة فيما يلى:

- نشر الوعى حول مفاهيم حقوق الإنسان بصفةٍ عامة ومفاهيم الإتجار بالبشر بصفةٍ خاصة.
- وقاية المجتمع من الأسباب والعوامل التى تؤدى إلى الإتجار بالبشر.
- اقتراح السياسات ووضع خطط العمل الوطنية وتفعيل القوانين الخاصة بمكافحة الإتجار بالبشر.
- الإشراف على الدار القطرية للإيواء والرعاية الإنسانية.
- توفير الرعاية المتكاملة للفئات المستهدفة.
- التنسيق مع الجهات المعنية فى البلاد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومع المنظمات والهيئات الدولية من أجل تفعيل قرارات ومواثيق الأمم المتحدة[٤٨].

جـ- جهود البحرين فى مكافحة الإتجار بالبشر

قامت حكومة البحرين بالتفاعل مع الاتجاهات الدولية المعاصرة من خلال منظومة متكاملة متعددة الجوانب تشمل كلًا من الجانب التشريعى والتنفيذى والقضائى؛ حيث أصدرت مملكة البحرين القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن مكافحة الإتجار بالأشخاص، وتضمن مفهوم جريمة الإتجار بالأشخاص والعقوبة المقررة لها والمساعدة المقدمة للضحايا والإجراءات التى تقوم بها

السلطات العامة لمكافحة هذه الجرائم. ويُضاف إلى ذلك الجانب التنفيذى؛ حيث قامت السلطات الرسمية بها باتخاذ عدد من التدابير للحد من هذه الظاهرة، هذا إلى جانب الشق القضائى، إذ أصدر القضاء البحرينى أولى أحكامه فى إحدى الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. كما انضمت حكومة البحرين إلى العديد من الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف والبروتوكولات المكملة لها بشأن مكافحة الإتجار بالبشر[٤٩].

المراجـــع

١ – ناهد رمزى، وآخرون، استغلال الأطفال فى العمل فى إطار الإتجار بالبشر، مشروع بحوث الإتجار بالبشر فى المجتمع المصرى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع وزارة الخارجية ومشروع دعم القدرات فى مجال حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١.

٢ – إنعام عبد الجواد، خادمات المنازل كأحد أنماط الإتجار بالبشر، ورقة عمل مقدمة بالحلقة النقاشية: خدم المنازل وحقوق الإنسان، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٩، ص ١.

٣ – إبراهيم دراجى، مشاكل الإتجار بالنساء فى العالم العربى، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر، منتدى الدوحة التأسيسى، المؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر، مارس، ٢٠١٠، ص ٣.

٤ – خالد محمد سليمان، جريمة الإتجار بالنساء والأطفال وعقوباتها الجنائية، كلية الدراسات العليا، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٥، ص ص ٦٣– ٦٤.

٥ – هشام عبد العزيز مبارك، ماهية الإتجار بالبشر: بالتطبيق على القانون البحرينى رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن مكافحة الإتجار بالأشخاص، البحرين، مركز الإعلام الأمنى، ٢٠٠٩، ص ٤.

٦ – خالد محمد سليمان، مرجع سابق، ص ١٠.

٧ – محمد زياد حمدان، البحث العلمى كنظام يدوى لتنفيذه وتقريره وتقييمه، عمان، دار التربية الحديثة، ١٩٨٩، ص٦٦.

٨ – هشام عبد العزيز، الإتجار بالبشر بين الواقع والقانون، مركز الإعلام الأمنى، مملكة البحرين، وزارة الداخلية، ٢٠١٠، ص ٣.

٩ – ناهد رمزى، وآخرون، مرجع سابق، ص ٧.

10 - Report On "Human Trafficking: Understanding And Addressing Violence Against Women", World Health Organization (WHO), 2012, p. 1.

11 - Human Smuggling and Trafficking Center, "Domestic Human Trafficking- An Internal Issue", United States, 2008, p. 2.

12 - Report On "Human Trafficking", National Human Trafficking Resource Center, U.S.A, 2000, p. 1.

١٣ - تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP) حول جريمة الإتجار بالبشر، مركز المعلومات، فلسطين، وزارة العدل، ٢٠٠٩، ص ٢.

١٤ - الخطة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر خلال الفترة من يناير ٢٠١١ حتى يناير ٢٠١٣، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤.

١٥ - تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP) حول جريمة الإتجار بالبشر، مرجع سابق، ص ٢.

١٦ - إبراهيم الساكت، مرجع سابق، ص ص ٣- ٤.

١٧ - إبراهيم دراجى، مشاكل الإتجار بالنساء فى العالم العربى، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر، منتدى الدوحة التأسيسى، المؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر، مارس، ٢٠١٠، ص ٣.

18 - Trafficking In Human Beings, Statistical Working Paper, ISSN 2315- 0807, European Union, 2014, pp. 11- 13.

19 - Trafficking In Human Beings, op. cit., p. 11.

٢٠ - تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP) حول جريمة الإتجار بالبشر، مرجع سابق، ص ٢.

٢١ - ناهد رمزى، مرجع سابق، ص ص ٢٠-٢١.

٢٢ - حسام الوسيمى، الفتيات العاملات بالخدمة المنزلية: دراسة حالة، استغلال الأطفال فى العمل فى إطار الإتجار بالبشر، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٠، ص ص ٢٤١- ٢٤٢.

٢٣ - خالد محمد سليمان، مرجع سابق، ص ص ٤٤- ٤٧.

24 - Peter, B. and others, Impacts Of Economic Globalization on the Human Trafficking in the Greater Mekong Sub- Region Countries", Scientific Papers, Agroinform Publishing House, Budapest, 2006, pp. 124-125.

٢٥ - برنامج تعزيز الحكم فى الدول العربية: مشروع تحديث النيابات العامة، أعمال الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية، القاهرة، مارس، ٢٠٠٧، ص ٦.
٢٦ - خالد محمد سليمان، مرجع سابق، ص ص ٦٣- ٦٤.
٢٧ - المرجع السابق، ص ٦٥.
٢٨ - عدنان نجم، وأحمد حسين، ظاهرة الاقتصاد الخفى وغسيل الأموال- المصادر والآثار: دراسة فى مجموعة من البلدان المختارة للمدة من ١٩٨٩- ٢٠٠٨، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الحادى والثمانون، ٢٠١٠، ص ٨٢.
٢٩ - عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمى، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ٤، ٢٠١٠، ص ٢١٧.
٣٠ - عبد الله عزت بركات، المرجع السابق، ص ص ٢٢٣- ٢٢٤.
٣١ - الخطة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر خلال الفترة من يناير ٢٠١١ حتى يناير ٢٠١٣، مرجع سابق، ص ص ٢٥- ٢٦.
٣٢ - المرجع السابق، ص ٢٦.
٣٣ - تقييم تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر (يناير ٢٠١١ - ديسمبر ٢٠١٢)، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٣، ص ١.
٣٤ - المرجع السابق، ص ١.
٣٥ - التقرير السنوى الخامس للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار بالبشر، جمهورية مصر العربية، سبتمبر، ٢٠١٢، ص ١.
٣٦ - موقع وزارة الخارجية المصرية بتاريخ (١٧- ١١- ٢٠١٤):
URL: http://www.mfa.gov.eg
٣٧ - إطار عمل الاستراتيجية الوطنية لمنع الإتجار بالبشر للأعوام (٢٠١٠- ٢٠١٢)، ص ص ٥- ٨.
٣٨ - تقييم تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر (يناير ٢٠١١ - ديسمبر ٢٠١٢)، مرجع سابق، ص ٥.

٣٩ – التقرير السنوى للجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣، ص ١٤.

٤٠ – التقرير الوطنى لمجلس حقوق الإنسان، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر، ٢٠٠٨، ص ص ١٦- ١٧.

٤١ – التقرير السنوى للجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر، الإمارات العربية المتحدة، مايو، ٢٠٠٩، ص ١.

٤٢ – التقرير السنوى للجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣، ص ١٣.

٤٣ – مريم إبراهيم المالكى، استراتيجية مكافحة الإتجار بالبشر بدولة قطر: المعالم والمنطلقات، الجهود المبذولة، الآفاق المستقبلية، مؤتمر مؤسسة المستقبل حول بناء شبكة اتصال لمنظمات المجتمع المدنى لمكافحة الإتجار بالبشر، قطر، ٢٠١٠، ص ١٤.

٤٤ – مريم إبراهيم المالكى، المرجع السابق، ص ١٦.

٤٥ – هشام عبد العزيز مبارك، مرجع سابق، ص ٣.

THE ECONQMIC IMPACT OF THE SPREAD OF HAMAN TRAFFICKING

Amani Fawzi

The current research aims at shedding light on the phenomenon of human trafficking, especially in light of the global attention of the international organizations, to those offenses, which stresses the need for fighting and cotrolling it. In addition to identifying the economic impact of the spread of these crimes, and activating the role of the National Coordinating Committee mechanisms to combat and prevent trafficking in human beings in the Arab Republic of Egypt. As, human trafficking is one of the most important international phenomena that affects many communities and fragile social groups, especially in light of economic globalization.